وان يكن منقسما على السهام فانها تصح من ذات المقام
فمسئلة اوصى بخمس وترك عرسا وامّا وابا فالمال هلك
فانها من مقام خمسة والاصل من اربعة لا تنسال
تدخل واحد المراد به يبقى من المقام مثل المسئلة
وان يكن منكسرا عملت مثل الفرض فاعلمه
مثاله بذات المثالين اوصى بثلث فاسمع مقال
فانها من مقامها ثلاثة وانسان منها فريضة الورثة
والوقف بالذهن فيه اثنين بذات المقام دورين
تمض لستة ومنها تقسم وذات اصل ثابت لا يخرم
فصل وان شئت حملت ابدا على الذي منه تصح عددا
ما قبل الجزء الموصى به وصح الجميع من حسابه
تحمل اوصى بخمس ربعا فان يكن اوصى بعشر تسعا
او نصف سبع فانه اقر تحملنا جزءا من ثلاثة عشر
ثم اذا لم تجد الجزء الذي تحمله فيها فجزئ
بما مضى به الانكسار واعمل به وبعد ذاك جزء احمل
فصل فان كثرت الاجزاء من الوصية فالاجتزاء
بان تقسم الكل من اي عدد ثم اذا صحت كما وركد
عملت فيه مثل ما فوصفا حسبي بما ذكرته فيه وكفى
مثاله اوصى لزيد بالخمس ولبكر بالربع فاعلم
في المثالين المقام متى صح وهو اذا عددته يصح
فستة منها لزيد تقسم وخمسة للآخر تسهم

وما بقي يقسم ورثته على الذي انفردت له مسئلته
واعمل بانكسار كل سهامه مثل الذي جنيت من احكامه
فصل فان اوصى لغير وارث وذا ابنت وتراك بضع
ثم يجيز تلك الورثة الورى فله ربع المال احد ثلثي
يقتسمونه على المعهود من الفرائض فاستمع تفسيره
والوجه اذا تبع المقام ما وتخرج الاجزاء والاسهام
وضعفها هو الخصام فاسم عليه كفك المال فاتبعه والعلم
فان تكاثرت الوصية السهام وكما ياتي فورها على المقام
فانها كالاصول في احكامه فجميع ما استقر سهامه
واجعله من المقام ثلثه واعط مثليه لكل الورثه
واعمل به كما ذكرت انفا فلا تكن عن اصله مخالفا
فصل فان كانوا معا اجازوا بعض الورثة جميعا
فزدهم والورثة كلما جميعهم فان كان فيه سلما
والذي قد منعوه باختصاص نابه به ثلثه عن الخصاص
اذ ما لهم للمنع به الذي سيل عنه كيف او قليل
والوجه ان تبع المقام لكل ما اوصى به قصاصا
واخرج الاجزاء منها كلها بما بهم معانيها وحقوا طها
تجمعه هو الخصاص به النبلا وذا اصل كل الذي
ثم احرز مائة منه قد تبع من جملة المال الذي جمعهم
واقض له المقام فانيا والباقي طبق عنه ثانيا

Copyright © King Saud University